مرصد المالية العامة

تشرين الثاني 2018

لمحة عامة

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 1-2

النفقات
صفحة 3

تطور الدين العام
صفحة 3-4

سجّل **إجمالي الميزان المالي** عجزاً كبيراً بلغ 8,757 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018، بزيادة بلغت 72.1 في المائة عن العجز المسجّل خلال الفترة نفسها من العام 2017 وذلك نتيجة تأثير تعديل سلسلة الرتب والرواتب في للقطاع العام على مدى عامٍ كامل إضافة إلى زيادات أخرى في الإنفاق العام. فقد ساهم الإرتفاع في كل من مدفوعات الفوائد، التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان والبلديات، إضافة إلى نفقات الخزينة الأخرى في دفع النفقات العامة صعوداً. من ناحية أخرى، سجلت الإيرادات زيادة متواضعة، لم تكن كافية لتغطية الإرتفاع في الإنفاق.

بالإضافة إلى ذلك، تحوّل **الميزان الأولي** من فائض بقيمة 2,173 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2017 إلى عجز بقيمة 740 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2018.

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	ك2–ت2 2017	ك2– ت2 2018	نسبة التغير 2017/2018
إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة	**15,465**	**16,198**	**4.7%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**20,554**	**24,955**	**21.4%**
• *تسديد فوائد*	6,982	7,736	10.8%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة*[1]	280	281	0.3%
• *النفقات الأولية*[2]	13,291	16,938	27.4%
إجمالي العجز/الفائض	**(5,089)**	**(8,757)**	**72.1%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**2,173**	**(740)**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إرتفع **إجمالي الإيرادات** بقيمة 733 مليار ليرة (4.7 في المائة) ليصل إلى 16,198 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018، مقارنةً مع 15,465 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017.

زادت **الإيرادات الضريبية** بقيمة 367 مليار ليرة (3.2 في المائة)، لتصل إلى 11,998 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018.

في التفاصيل، سجّلت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال إرتفاعاً بقيمة 212 مليار ليرة (5.2 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018 مقارنةً مع كانون الثاني– تشرين الثاني 2017، وذلك مع الزيادة في ضريبة الدخل على الفوائد بقيمة 790 مليار ليرة (96.1 في المائة) لتصل إلى 1,612 مليار ليرة. كذلك، إرتفعت كل من ضريبة الدخل على الرواتب والأجور وضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة بقيمة 106 مليار ليرة و71 مليار ليرة لتسجل 861 مليار ليرة و407 مليار ليرة على

التوالي. في المقابل، تراجعت ضريبة الدخل على الأرباح بشكل حاد بقيمة 739 مليار ليرة (35.5 في المائة)[1] لتبلغ 1,343 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

إرتفعت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات بقيمة 418 مليار ليرة (10.9 في المائة) مدفوعة بزيادة بقيمة 364 مليار ليرة (11.1 في المائة) في الضريبة على القيمة المضافة بعد زيادة معدّل الضريبة من نسبة 10 في المائة إلى 11 في المائة. زادت الضريبة على القيمة المضافة المحصّلة داخلياً بنسبة 8.0 في المائة في حين إرتفعت الضريبة على القيمة المضافة المحصّلة لدى الجمارك بنسبة 13.4 في المائة.

سجلت الضريبة على الأملاك تراجعًا بقيمة 245 مليار ليرة (19.3 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018، بشكلٍ أساسي نتيجة تراجع رسوم التسجيل على العقارات بقيمة 202 مليار ليرة (23.3 في المائة). وجاء هذا نتيجة التراجع الملحوظ في عدد العقارات المباعة بنسبة 17.7 في المائة، إضافة إلى انخفاض متوسط أسعار مبيع هذه العقارات بنسبة 1.4 في المائة خلال الفترة قيد الدرس.

شهدت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية تراجعاً بقيمة 103 مليار ليرة (5.2 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018، مدفوعة بتدنّي الرسوم الضريبية بقيمة 113 مليار ليرة (8.7 في المائة). في التفاصيل، تراجعت الرسوم على البنزين بقيمة 18 مليار ليرة (2.8 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، جرّاء تراجع استهلاك البنزين والذي تمثّل بانخفاض كمية الإستيراد بنسبة 2.9 في المائة. علاوةً على ذلك، إنخفضت الرسوم على التبغ بقيمة 48 مليار ليرة (26.1 في المائة) وذلك مع تراجع إستيراد المنتجات التبغية بنسبة 20.5 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 12.8 في المائة من حيث الكمية، كما تراجعت الرسوم على السيارات بقيمة 57 مليار ليرة (11.9 في المائة) نتيجة إنخفاض قيمة السيارات المستوردة[2] بنسبة 10.4 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018.

تحسّنت الإيرادات الضريبية الأخرى (خاصة رسوم الطابع المالي) بقيمة 85 مليار ليرة (17.9 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة تطبيق إجراءات ضريبية جديدة وفقاً للقانون رقم 2017/64 الذي تمّ نشره في العدد رقم 50 من الجريدة الرّسمية تاريخ 2017/10/26.[3]

سجّلت **الإيرادات غير الضريبية** إرتفاعاً بقيمة 279 مليار ليرة (10.1 في المائة) لتصل إلى 3,053 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018، بشكلٍ أساسي نتيجة إرتفاع التحويلات من وفر موازنة الإتصالات السلكية واللاسلكية بقيمة 312 مليار ليرة (29.0 في المائة)، والذي قابله بشكل جزئي تراجع بقيمة 65 مليار ليرة (37.1 في المائة) في إيرادات مرفأ بيروت وكذلك في الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيردات مطار رفيق الحريري الدولي) بقيمة 33 مليار ليرة (14.6 في المائة). إرتفعت الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات بقيمة 95 مليار ليرة (12.4 في المائة) نتيجة زيادة كل من رسوم السير ورسوم كتّاب العدل بقيمة 39 مليار ليرة (14.5 في المائة) و29 مليار ليرة (75.1 في المائة) على التوالي. من ناحية أخرى، تراجعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى (معظمها المحسومات التقاعدية) بقيمة 42 مليار ليرة (15.2 في المائة) لتسجل 232 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018.

إرتفعت **إيرادات الخزينة** بقيمة 87 مليار ليرة (8.2 في المائة) لتصل إلى 1,147 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2018. الجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

---

[1] يمكن تفسير هذا الإنخفاض من خلال الزيادة الإستثنائية في ضريبة الدخل على الأرباح خلال العام 2017، حيث قامت المؤسسات المالية في العام 2017 بتحويل ضريبة الدخل على الأرباح الإستثنائية الناتجة عن الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان خلال العام 2016.

[2] بعد الأخذ بعين الإعتبار إستيراد "السيارات السياحية وغيرها من العربات السيارة المصممة أساسا لنقل الاشخاص (البند 87.03) بحسب البيانات المنشورة من قبل مديرية الجمارك.

[3] بعد إبطال القانون رقم 2017/45 (المنشور في الجريدة الرسمية رقم 37 بتاريخ 2017/08/21) من قبل المجلس الدستوري.

النفقات

شهد **إجمالي النفقات** إرتفاعاً بقيمة 4,401 مليار ليرة (21.4 في المائة) ليصل إلى 24,955 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018.

إرتفعت **النفقات الجارية الأولية**[4] بقيمة 2,746 مليار ليرة (25.5 في المائة) بشكل أساسي نتيجة الزيادة بقيمة: (i) 1,607 مليار ليرة في المخصصات والرواتب ملحقاتها مدفوعةً من الرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة التي ارتفعت بقيمة 861 مليار ليرة (18.1 في المائة) و694 مليار ليرة (32.6 في المائة) على التوالي؛ (ii) 862 مليار ليرة في التحويلات المختلفة مدفوعة بزيادة في التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 718 مليار ليرة (41.4 في المائة)[5]؛ و(iii) 156 مليار ليرة (139.4 في المائة) في النفقات الجارية الأخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها).

زادت **تسديدات الفوائد** بقيمة 754 مليار ليرة (10.8 في المائة) لتصل إلى 7,736 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018، بشكل أساسي نتيجة الزيادة بقيمة 770 مليار ليرة[6] في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية.

زادت **النفقات الرأسمالية** بقيمة 362 مليار ليرة (36.6 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018، نتيجة الزيادة بقيمة 278 مليار ليرة (36.8 في المائة) في الإنشاءات قيد التنفيذ، منها زيادة بقيمة 44 مليار ليرة في المدفوعات لصالح مجلس الإنماء والإعمار، وبقيمة 16 مليار ليرة لصالح مجلس الجنوب. كذلك، ارتفعت إستملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية بقيمة 28 مليار ليرة. إضافةً إلى ذلك، سجلت نفقات الصيانة زيادة سنوية بقيمة 64 مليار ليرة (50.1 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

شهدت **نفقات الخزينة** إرتفاعاً بقيمة 499 مليار ليرة (42.4 في المائة) لتصل إلى 1,676 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2018، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في التحويلات لصالح البلديات من 562 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2017 إلى 831 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018. ومن الجدير ذكره أن الزيادة في نفقات الخزينة نتجت أيضاً عن تسديد الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوند المستحقة، والتي تم تسجيلها ضمن بند نفقات الخزينة الأخرى حيث ارتفعت بقيمة 297 مليار ليرة لتصل إلى 542 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018.

الدين العام

سجل **إجمالي الدين العام** 126،113 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2018، بإرتفاع بلغ 6,221 مليار ليرة (5.2 في المائة) مقارنةً مع نهاية العام 2017، في حين نما صافي الدين بشكلٍ سريع بنسبة 8.5 في المائة مع تراجع ودائع القطاع العام بنسبة 16.9 في المائة خلال الفترة قيد الدرس.

إرتفع **الدين بالعملة المحلية** بنسبة 2.3 في المائة ليصل إلى 75,814 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2018، مقارنة مع 74,077 مليار ليرة مع نهاية العام 2017. في التفاصيل، إرتفعت محفظة مصرف لبنان من الدين بالعملة المحلية بقيمة 3,376 مليار ليرة (9.5 في المائة)[7]، في حين إنخفضت محفظة المصارف التجارية بقيمة 2,376 مليار ليرة (8.6 في المائة). من ناحية

[4] تتألف النفقات الجارية الأوّلية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

[5] نتيجة الزيادة في أسعار النفط العالمية من معدل 53.30 دولار للبرميل خلال ك2– ت2 2017 إلى معدل 72.34 دولار للبرميل خلال ك2– ت2 2018.

[6] يمكن تفسير الزيادة في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية من خلال مستحقات الفوائد في تشرين الثاني على سندات اليوروبوند العائدة للشرائح الأربعة بقيمة 5.5 مليار د.أ. التي صدرت في إطار إتفاقية إستبدال الديون (عملة أجنبية/ليرة لبنانيّة) بين وزارة المالية ومصرف لبنان بتاريخ 17 أيار 2018.

[7] زادت محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بشكلٍ ملحوظ خلال تشرين الثاني وذلك بعد الإكتتاب بمبلغ إجمالي قدره 2,827 مليار ليرة.

أخرى، تم تسجيل إرتفاع كبير في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية بقيمة 737 مليار ليرة، مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 918 مليار ليرة (10.3 في المائة) لتصل إلى 9,859 مليار ليرة مقارنة مع 8,941 مليار ليرة مع نهاية العام 2017.

إرتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بشكل حاد بما يوازي 4,484 مليار ليرة ليصل إلى 50,299 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني، وذلك نتيجة إرتفاع قيمة سندات اليوروبوند المتداولة في السوق بقيمة 4,887 مليار ليرة. من ناحية أخرى، إنخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من القطاع الخاص الأجنبي بقيمة 61 مليار ليرة، بينما تراجعت السندات والديون الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 109 مليار ليرة.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2017 ك2– ت2	2018 ك2– ت2	نسبة التغير 2017/2018
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**14,404**	**15,051**	**4.5%**
الإيرادات الضريبية	11,631	11,998	3.2%
الإيرادات غير الضريبية	2,773	3,053	10.1%
إجمالي إيرادات الخزينة	**1,060**	**1,147**	**8.2%**
إجمالي الإيرادات العامة	**15,465**	**16,198**	**4.7%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2017 ك2– ت2	2018 ك2– ت2	نسبة التغير 2017/2018
الإيرادات الضريبية	**11,631**	**11,998**	**3.2%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**4,062**	**4,274**	**5.2%**
ضريبة الدخل على الأرباح	2,082	1,343	-35.5%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	755	861	14.0%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	335	407	21.2%
ضريبة الدخل على الفوائد (5%)	822	1,612	96.1%
غرامات (ضريبة على الدخل)	66	51	-23.8%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**1,272**	**1,027**	**-19.3%**
ضريبة على الأملاك المبنية	261	264	1.0%
رسوم تسجيل على العقارات	864	662	-23.3%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**3,844**	**4,262**	**10.9%**
الضريبة على القيمة المضافة	3,288	3,652	11.1%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	417	438	5.1%
رسوم تسجيل على السيارات	231	247	6.8%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	184	189	2.8%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**1,978**	**1,875**	**-5.2%**
الجمارك	677	687	1.5%
رسوم، ومنها:	1,302	1,188	-8.7%
رسوم على البنزين	638	620	-2.8%
رسوم على التبغ	182	135	-26.1%
رسوم على السيارات	475	419	-11.9%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**475**	**560**	**17.9%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	2017 ك2–ت2	2018 ك2–ت2	نسبة التغير 2017/2018
الإيرادات غير الضريبية	**2,773**	**3,053**	**10.1%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**1,696**	**1,923**	**13.4%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	1,406	1,665	18.5%
ايرادات كازينو لبنان	*111*	*124*	*11.3%*
ايرادات مرفأ بيروت	*175*	*110*	*-37.1%*
ايرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	*42*	*41*	*-1.3%*
ايرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	*1,076*	*1,388*	*29.0%*
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	61	60	-0.4%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	223	190	-14.6%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	6	7	16.5%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**769**	**864**	**12.4%**
رسوم إدارية، ومنها:	648	722	11.4%
رسوم كتاب العدل	*38*	*67*	*75.1%*
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	*260*	*256*	*-1.3%*
رسوم السير	*270*	*309*	*14.5%*
رسوم قضائية	*27*	*26*	*-4.5%*
رسوم القيادة	*21*	*21*	*0.0%*
عائدات إدارية	26	31	19.2%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	3	3	0.6%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	78	86	9.5%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	14	23	64.9%
الغرامات والمصادرات	**35**	**33**	**-4.7%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**274**	**232**	**-15.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2017 ك2– ت2	2018 ك2– ت2	نسبة التغير 2017/2018
1. النفقات الجارية	**18,032**	**21,532**	**19.4%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	7,283	8,891	22.1%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	4,743	5,604	18.1%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	2,131	2,825	32.6%
معاشات التقاعد	1,830	2,137	16.8%
تعويضات نهاية الخدمة	301	688	128.6%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	409	461	12.8%
تسديد فوائد ومنها: */1*	6,982	7,736	10.8%
فوائد على القروض الداخلية	4,443	4,427	-0.4%
فوائد على القروض الخارجية	2,539	3,309	30.3%
التعديلات المحاسبية	-47	0	-100.0%
تسديد أقساط ديون خارجية	280	281	0.3%
مواد استهلاكية، ومنها:	487	504	3.4%
نفقات تغذية	75	79	4.3%
محروقات	41	48	16.6%
أدوية	295	287	-2.5%
خدمات خارجية	137	194	41.8%
تحويلات أخرى، ومنها:	2,344	3,207	36.8%
مؤسسة كهرباء لبنان 2/	1,734	2,452	41.4%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	0	-
الهيئة العليا للإغاثة	41	1	-96.4%
التحويلات إلى القطاع غير العام	295	282	-4.3%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 3/	16	18	11.1%
نفقات جارية أخرى، ومنها:	429	615	43.3%
مستشفيات	307	338	10.1%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	112	268	139.4%
دعم الفوائد المدينة	136	105	-22.7%
2. النفقات الاستثمارية	**989**	**1,351**	**36.6%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	2	30	-
تجهيزات	60	66	8.8%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	754	1,032	36.8%
تحويلات أخرى	30	10	-66.7%
مجلس الجنوب	40	57	40.4%
مجلس الإنماء والإعمار	419	463	10.4%
وزارة الأشغال والنقل	88	59	-32.7%
أخرى، ومنها:	167	189	12.6%
الهيئة العليا للإغاثة	50	71	42.7%
صيانة	127	191	50.1%

نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	45	32	-28.3%
3. سلفات موازنة *4/*	**274**	**259**	**-5.7%**
4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) *5/*	**82**	**138**	**68.3%**
5. نفقات الخزينة *6/*	**1,177**	**1,676**	**42.4%**
بلديات	562	831	47.9%
أمانات	95	85	-10.4%
ودائع 7/	276	218	-21.0%
أخرى، ومنها:	245	542	121.5%
ردّيات الضريبة على القيمة المضافة	197	196	-0.6%
6. إنفاق غير مبوّب	**0**	**0**	**-**
7. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**20,554**	**24,955**	**21.4%**

المصدر: بكشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية

1/للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)

2 /للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة الأخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.

3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.

4 /سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقًا تحت البند" غيره ."نظراً لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوننتها لاحقًا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفقًا لطبيعتها الإقتصادية في نظام الموازنة.

5/يتضمن هذا البند (بإستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.

6 /إعتبا ر اً من كانون الأول 2011 ، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الأسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر اً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقًا للتصنيف الإقتصادي في نظام الموازنة.

7/إن الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2017 ك2- ت2	2018 ك2- ت2	نسبة التغير 2017/2018
تسديد فوائد	**6,982**	**7,736**	**10.8%**
الدين بالعملة المحلية	4,443	4,427	-0.4%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	2,539	3,309	30.3%
*فوائد على اليوروبوند**	2,453	3,219	31.2%
*فوائد على قروض خاصة**	2	1	-58.9%
فوائد على قروض ميسّرة	84	89	6.4%
تسديد أقساط ديون خارجية	**280**	**281**	**0.3%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1/ إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

(مليار ل.ل.)	2017 ك2- ت2	2018 ك2- ت2	نسبة التغير 2017/2018
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**1,734**	**2,452**	**41.5%**
خدمة الدين	15	9	-34.4%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	1,648	2,424	47.1%
التحويلات لكهرباء سوريا	71	19	-72.9%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. إعتباراً من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه إبتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر تشرين الثاني2018

(مليار ل.ل.)	2016 ك1	2017 ك1	2018 ت2	نسبة التغيير ك1 2017– ت2 2018
إجمالي الدين العام	**112,910**	**119,892**	**126,113**	**5.2%**
الدين بالعملة المحلية	**70,528**	**74,077**	**75,814**	**2.3%**
** فوائد متراكمة من الدين*	1,098	1,159	1,169	0.9%
أ– مصرف لبنان	30,150	35,580	38,956	9.5%
ب– المصارف التجارية (يتضمنREPOs)1/	29,581	27,756	25,380	-8.6%
ج– ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	10,797	10,741	11,478	6.9%
مؤسسات عامة	8,718	8,941	9,859	10.3%
سندات فروقات المتعهدين2/	139	166	166	0.0%
دين بالعملة الأجنبية 3/	**42,382**	**45,815**	**50,299**	**9.8%**
أ–القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,506	2,973	2,912	-2.0%
ب– ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) 4/	631	86	0	-100.%
ج– ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) 5/	660	452	343	-24.2%
د– إصدارات يوروبوند في السوق	38,063	41,791	46,678	11.7%
هـ– فوائد متراكمة على اليوروبوند	458	480	360	-25.0%
و– سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية 6/	63	33	6	-81.8%
ودائع القطاع العام	**14,586**	**15,659**	**13,020**	**-16.9%**
صافي الدين العام 7/	**98,324**	**104,233**	**113,093**	**8.5%**
إجمالي القيمة السوقية للدين8/	**70,303**	**71,944**	**74,135**	**3.0%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**62%**	**60%**	**59%**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ تم حذف ال REPOS من خانة مصرف لبنان وإضافتها إلى خانة المصارف التجارية.

2/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.

3/ أرقام كانون الأول 2016- كانون الأول 2017 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

4/ *ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صادرة أساساً لمصرف لبنان بقيمة 1,870 مليار دولار ضمن مؤتمر باريس 2.*

5/ *يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.*

6/ *سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات إستملاكات ومقاولات).*

7/ يتم حساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من إجمالي الدين العام.

8/ *إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام بإستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.*

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb